

السعودية تعرقل التحويلات المالية لقطاع غزة



بعد حملة الاعتقالات والملاحقات الكبيرة التي شنتها طوال الشهور الماضية على أبناء الجالية الفلسطينية، بدأت السعودية باتخاذ خطوات أخرى غير مسبوقة، لتشديد خناقها على الفلسطينيين داخل المملكة وخارجها. وقال موقع الخليج أونلاين إن الخطوة الجديدة التي لجأت لها الرياض هذه المرة كانت تتعلق بالتحويلات المالية المصرفية والبنكية، الرسمية وغير الرسمية، والتي شهدت خلال الأسبوع الماضي وحتى أيام عيد الفطر تطوراً ملحوظاً، وأدى توقفها بشكل شبه كامل إلى تفاقم معاناة الفلسطينيين داخل السعودية وخارجها.

وأضاف الموقع ان المتضرر الرئيسي من هذه الخطوة هم سكان قطاع غزة، فمعظم التحويلات المصرفية التي كانت تتم بشكل طبيعي في السابق وتنشط كثيراً خلال الأيام التي تسبق العيد أصبحت مٌجمدة، وبعضها يسير ببطء، وفي حال وصلت فإنها تصل متأخرة عن المعاد المعهود والذي لا يستغرق ساعات معدودة.

وقد اشتكى العديد من الفلسطينيين من هذه الخطوة التي اعتبروها "تطوراً غير مسبوق"، وأكدوا، في تصريحات خاصة "للخليج أونلاين"، أن عملية تحويل أو استلام أي حوالة مالية بين السعودية وقطاع غزة،

باتت إجراءاتها صعبة بخلاف ما كان يجري في السابق. وكان كشف في تقرير سابق له نشر بتاريخ (17 أبريل) الماضي، عن تعرض الفلسطينيين المقيمين داخل أراضي المملكة لحملات اعتقال وتهديد وملاحقة هي الأكبر والأخطر التي تنفذها قوات الأمن السعودية بصورة سرية، ودون أي تدخلات أو تحركات تذكر من قبل السفارة الفلسطينية في الرياض. وتواردت الأنباء من المملكة عن أن عدد الفلسطينيين الذين اعتقلوا ووضعوا داخل السجون تجاوز الـ30 معتقلاً، بينهم طلبة ومقيمون وأكاديميون ورجال أعمال، في حين تواصلت حملات التهديد بمنع العشرات منهم من مغادرة السعودية، إضافة إلى حملات فصل من العمل وتهديد بسحب الإقامات والترحيل. ولمتابعة خيوط هذه الأزمة الجديدة التي تضرب الفلسطينيين، يؤكد المصرفي معاذ الصرفندي، أن بعض التحويلات المالية من قطاع غزة لخارجه والعكس شهدت قبل عيد الفطر بأسبوع تباطؤاً غير مسبوق، ويمكن القول إنها شبه مجمدة.

”وقال إن أكثر الدول العربية التي تواجه المكاتب المصرفية في قطاع غزة صعوبة في تحويل الأموال إليها ومنها هي السعودية والإمارات والبحرين وهذا الأمر أصبح أزمة وتعطيلاً لحياة المواطنين“، ولفت الصرفندي إلى أن تعطيل عملية التحويلات المالية للدول العربية كما يجري الآن مع الدول الأوروبية، يتسبب في خسائر مالية تقدر بمئات آلاف الدولارات.